

قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث

@ 190 @ افضل من تجريهم ؛ كما أن تضعيفهم للأحاديث أيضاً رحمه للأمة ، بتخفيف الأمر بالعمل بها ، وإن لم يقصد الحفاظ ذلك ، فإنهم لو لم يضعفوا شيئاً من الأحاديث ، وصححوها كلها ، لكان العمل بها واجباً ن وعجز عن ذلك غالب الناس ، فأعلم ذلك) (انتهى . * * *

4 - بيان أن تجريح بعض رجال الصحيحين لا يعبأ به .

قال الإمام الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي : (ما احتج البخاري ومسلم به من جماعة علم الطعن فيهم من غيرهم ، محمول على أنه لم يثبت الطعن المؤثر مفسر السبب) . وقال النووي في شرح البخاري : (ما ضعف من أحاديثهما مبنى على علل ليست بقادحة) . وقال الحافظ الذهبي في جزء جمعه في الثقات الذين تكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ما نصه : وقد كتبت في مصنفي الميزان عدداً كثيراً من الثقات الذين احتج البخاري أو مسلم أو غيرهم بهم لكون الرجل منهم قد دون اسمه في مصنفات الجرح وما أوردتهم لضعف فيهم عندي ، بل ليعرف ذلك ، وما زال يمر بي الرجل الثبت ، وفيه مقال من لا يعبأ به . ولو فتحنا هذا الباب على نفوسنا لدخل فيه عدة من الصحابة والتابعين والأئمة ، فبعض الصحابة كفر بعضهم بتأويل ما ، وإرضي عن الكل ، ويغفر لهم ، فما هم بمعصومين ، وما اختلافهم ومحاربتهم بالتي تليينهم عندنا أصلاً ، وبتكفير الخوارج لهم انحطت رواياتهم بل صار كلام الخوارج والشيعنة فيهم جرحاً في الطاعنين . فانظر إلى حكمة ربك ، نسأل الله السلامة . وهكذا كثير من كلام الأفران بعضهم في بعض ، ينبغي أن يطوي ولا يروي ، ويطرح ولا يجعل طعنناً ، ويعامل الرجل بالعدل والقسط) (انتهى . .

وقال الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح ، في الفصل التاسع في سياق أسماء من طعن فيه من رجال الصحيح والجواب عنه ما نصه : (ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راو كان مقتض لعدالته عنده ، وصحة ضبطه ، وعدم غفلته ، ولا سيما